

فعالية السياسة النقدية كألية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000 - 2015.
The effectiveness of monetary policy as a mechanism to reduce
the economic cycles in Algeria for the period 2000-2015

د/ شبوطي حكيم، مراح ياسين، جامعة المدية، الجزائر.

تاريخ التسليم: (10 / 09 / 2017)، تاريخ التقييم: (15 / 11 / 2017)، تاريخ القبول: (18 / 11 / 2017)

Abstract

المخلص

Constant changes are inherent in economic activity while imbalances and fluctuations are an integral part of this activity. Moreover, a continuity character prevails over all these changes and periods of prosperity and expansion followed by periods of deflation, sometimes strong, characterize the imbalances and fluctuations, and can even reach the degree of economic recession. these periods are called economic cycles, and are in fact an inseparable phenomenon of capitalist economic activity characterized by the difficult mastery of macroeconomic changes exposed to fluctuations due to shocks in aggregate supply or aggregate demand. These cycles are reflected by relevant indicators such as oil consumption, the growth rate of GDP, as well as by the volume of jobs, the general level of prices and the dynamics of the financial circle. All these factors have many consequences especially unemployment and inflation, The state intervenes through several mechanisms to control the negative consequences of economic cycles, the main one is the monetary policy, and this through the application of expansionist or deflationary policies. But there are others who see economic cycles as essential mechanisms that allow the economy to regenerate itself automatically. Thus, they ask the state not to interfere to regulate the consequences of economic cycles.

Keywords: Economic cycle, in-kind courses, economic cycle effects, economic cycle control mechanisms.

عالجنا في هذه الدراسة إشكالية الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها وجود الدورات الاقتصادية في الجزائر، متأتية من تذبذبات الناتج المحلي الحقيقي، إلا أنها تتميز بقصر مدتها خاصة في مرحلة الانكماش باعتبار أنها ذات طبيعة هيكلية متعلقة ببنية الناتج الوطني ومساهمة القطاعات المحركة للنمو، وهذا راجع لطبيعة التذبذبات التي يعاني منها الناتج المحلي الإجمالي، من خلال النسبة التي يساهم بها قطاع المحروقات في قيمة الناتج الإجمالي، أي أن الدورات الاقتصادية مردها إلى صدمات سعر النفط الذي يتميز بعدم الاستقرار، مما ولد ضغوطا على السياسة النقدية وتدهور سعر صرف الدينار، وهو ما يحتم على البنك المركزي التدخل بسياسة نقدية للحد من الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، وتتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم في الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، أهمها آلية أساسية هي السياسة النقدية، من خلال تطبيق سياسات توسعية أو انكماشية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورات الاقتصادية آلية ضرورية يجدد الاقتصاد نفسها آليا من خلالها، أي ينادون بعدم تدخل الدولة لعلاج آثار الدورات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، الدورات العينية، آثار الدورة الاقتصادية، آليات التحكم في الدورة الاقتصادية.

مقدمة:

تتميز معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري على المديين الطويل والقصير بتذبذبات تتمثل في موجات صعود وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، ففي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه شهدت عدة فترات توسع وفترات انكماش اقتصادي، اختلفت ما بين صدمات عرض، تمثلت في الطفرة التكنولوجية التي شهدتها الاقتصاد الوطني سنوات السبعينات، والتي جعلته يشهد أطول فترة انتعاش في تلك المرحلة، إضافة إلى الصدمة الطاقوية التي تلتها بعد ذلك، وقد عرف أيضا صدمات مردها إلى الطلب الكلي من خلال الصدمات النقدية والمالية التي عرفها سنوات التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، سواء بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على نظرية الدورات الاقتصادية النقدية.

تختلف سياسات التحكم في آثار الدورات الاقتصادية من دولة لأخرى، إذ لا توجد سياسة معينة للتحكم بآثار الدورات الاقتصادية، كما أن هناك من يرى بأن التقلبات الاقتصادية آلية ضرورية تميز الاقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبررا لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الاقتصادية باعتبارها (الدورات الاقتصادية) أمرا مرغوبا فيه، يتم من خلالها الاقتصاد لنفسه أليا، وما يميز الاقتصاد الوطني أنه يجمع بين الأزمات النقدية والمالية التي ترد على الطلب، وأزمات عينية حقيقية ترد على العرض الكلي، جعل الدولة تتدخل من خلال سياساتها الاقتصادية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية، وتعد السياسة النقدية آلية أساسية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية ذات فعالية كبيرة في الحد من آثار الدورات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم والبطالة، إضافة إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، سوف نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. **تعريف الدورات الاقتصادية:** تعددت تعريفات الدورات الاقتصادية، من مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموما نورد بعض هذه التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية " هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات" (رمزي زكي، 1998، ص:143).

التعريف الثاني: الدورة الاقتصادية " هي تلك الاختلالات التي تطرأ للاقتصاد الكلي، المتأنية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية". (العمر، 2003، ص: 82).

التعريف الثالث: الدورات الاقتصادية "هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش 53 والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليس دورية" (مرغيت، 2016، ص:2).

وعموماً يمكن القول أن الدورات الاقتصادية هي: تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي للدول وتؤثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية.

2. خصائص الدورات الاقتصادية: من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها" (مرغيت، 2016، ص:2):

أ- الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.

ب- الدورات الاقتصادية هي تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي.

ج- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركاً مشتركاً: بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية.

د- تكون الدورة الاقتصادية منكرة وليست دورية: فالتكرارية نعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة ومرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.

و- تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها: فحالات هبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو آخر أقوى، ونظراً لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمراً في غاية الأهمية.

3- مؤشرات الدورات الاقتصادية: لها عدة مؤشرات تبين حدوثها نذكر منها ما يلي (موسوي، 2011، ص- ص: 142-144).

أ- استهلاك النفط: يعد استهلاك النفط كمؤشر حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدوثها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في انخفاض عوائد الدول المصدرة له، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الـ PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط "الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر، يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في الإنتاج.

ب- الاستهلاك والاستثمار: وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الاقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيراً مباشراً.

ج- الإنتاج الصناعي والبناء: يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كآلات والأجهزة الصناعية) الأكثر تأثراً من صناعة السلع الاستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعار الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

د- حجم التشغيل: تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

و- المستوى العام للأسعار: يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرنة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

هـ الأرباح: تتخفف أرباح قطاع الأعمال بحدّة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

م- الدائرة المالية: تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشراً حساساً للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تتعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الإقراض لدى

الجهاز المصرفي والمالي، وتتهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة: إثبات الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري: يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في قيمة نمو الناتج المحلي الحقيقي، المؤشر الأبرز للدلالة على حدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر من عدمها، إذ يعتبر المرآة العاكسة لحجم النشاط الاقتصادي، وأدائه، وقد تم التركيز على هذا المؤشر بالذات لتفادي الزيادة الظاهرية في الناتج المحلي الإجمالي، أي يمكن أن يكون هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الاقتصاد يمر بمرحلة انكماش اقتصادي لأن الزيادة مردها للزيادة للمستوى العام للأسعار، وعليه من خلال هذا المؤشر يمكننا تتبع إمكانية حدوث الدورات من عدمها في الجزائر، ففي الوقت الذي يسجل ارتفاعا متزايدا نكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الاقتصادية، والعكس في حالة تسجيله انخفاضا متتاليا نكون أمام مرحلة الانكماش.

1. تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2012 وإثبات الدورات الاقتصادية في

الاقتصاد الجزائري: تبنت الجزائر في نهاية 1995 برنامج تعديل هيكل، هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة مستويات مقبولة للنمو، وقد سمحت هذه السياسة بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستمرار بالدخول في الألفية الثالثة باقتصاد مغاير لذلك الذي كان سائدا سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال مواصلة التنمية عن طريق المخططات، ولكن في ظل اقتصاد السوق، فقد أوجدت هذه المعايير للاقتصاد الجزائري مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على المداخل المعتمدة المتأتمية من الطفرة المحققة في أسعار النفط، رغبة لدى السلطات في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية من خلال وضع برامج تنموية خماسية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، وبالرغم مما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا ما تعلق منها بدفع عجلة النمو، فقد حقق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية خارج قطاع المحروقات، ومع بداية سنة 2000 تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، وقد سجل تراجع للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحو الاستقرار، بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات التي جاءت كنتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، والتي مكنت الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 من إطلاق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وبتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي، وقد

تطورت المؤشرات المالية الكلية الأساسية على النحو الآتي (الآلية الإفريقية للتقييم، 2008، ص- ص:130-132).

بلغ النمو الاقتصادي 3 ٪ بشكل عام و6.4 ٪ خارج قطاع المحروقات لسنة 2007، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 9.8 ٪ الخدمات 6.8 ٪ لسنة 2007. تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق ضبط الإيرادات . التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة.

انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دولار (880مليون دولار) لسنة 2006.

تسجيل تزايد في قروض الاقتصاد تم توجيهه نحو القطاع الخاص.

تسجيل تحسن في الوضعية الخارجية والتي تعززت بشكل كبير من خلال زيادة عائدات تصدير المحروقات.

بلغ صافي احتياط الصرف أزيد من 130 مليار دولار في 2008، أي ما يعادل حوالي 40 شهرا تقريبا من الاستيراد.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعت بفضل الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات سمحت بتسجيل نمو إجمالي بلغ 4 ٪ سنة 2003 مقارنة بـ 7.6 ٪ سنة 2002 وهو نمو مقبول مقارنة بسنوات التسعينات (banque d'Algérie, 2005, p :22)، ليلعب 3 ٪ عام 2007 مقابل 2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر بـ 3,6 ٪ مقابل 5,6 ٪ عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 بـ 44 ٪ من الناتج الإجمالي، ونتيجة لذلك بلغ النمو الاقتصادي إجمالا 3,3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 ثم انخفض بـ 0,9 ٪ عام 2007 مقارنة بعام 2006، ليلعب حوالي 12034.4 مليار دج سنة 2010، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام (PIB) 6.3 ٪ وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة 9,8 ٪ وقطاع الخدمات الذي حقق زيادة بـ 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الهضاب العليا والجنوب، ويمكن إثبات الدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال تذبذب الناتج المحلي الحقيقي للفترة 2000-2012.

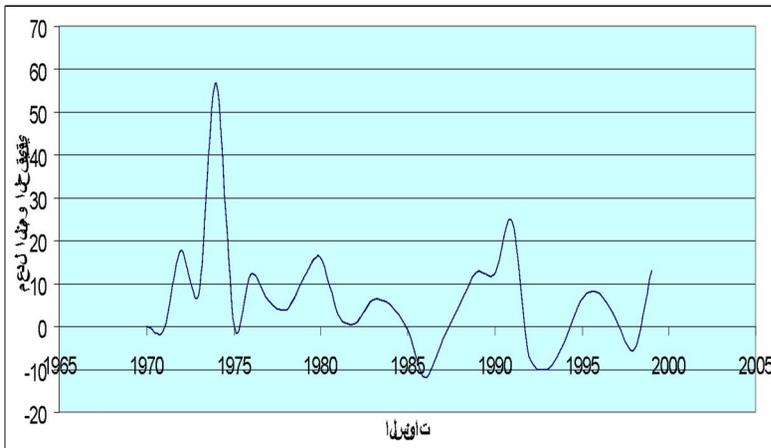
الجدول رقم 01: يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من 2000 - 2012. الوحدة مليار دج.

السنوات	PIB	PIB%	المؤشر العام	PIBr	PIBr%
2000	4123,5	2.2	95,97	4296,6552	31,74
2001	4227,1	2.6	100	4227,1	-1,62
2002	4522,8	4.7	101,43	4459,03579	5,49
2003	5252,3	6.9	105,75	4966,71395	11,39
2004	6149,1	5.1	109,95	5592,63302	12,60
2005	7562	5.1	111,47	6783,88804	21,30
2006	8514,8	2	114,05	7465,84831	10,05
2007	9366,6	3	118,24	7921,68471	6,11
2008	11077	2.4	123,98	8934,58622	12,79
2009	10007	2.4	131,1	7632,95195	-14,57
2010	12034	3.3	136,23	8833,88387	15,73
2011	14481	2.5	142,39	10169,9558	15,12
2012	12845	3.6	155,1	8281,62476	-18,57
2013	16569.3	2.8	160.1	10349,34	24,97

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

وحتى تكون الصورة أوضح عن مدى حدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر، كان من اللازم تمديد فترة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970 - 2012.

الشكل رقم 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1970 - 2000.



المصدر: (بوعلي، مرجع سبق ذكره، ص252).

ومن الشكل نلاحظ مراحل الدورات بشكل واضح حيث تمثل سنة 1974 سنة رواج وسنة 1975 سنة ركود، أي أن مرحلة 1970-1974 تمثل مرحلة التوسع، وهذا بفعل انتهاء المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول وما كان لهما من أثر على التنمية بفعل إقامة الصناعات المصنعة والاهتمام بالقطاع الفلاحي، وسجلت سنة 1975 ركود بفعل تأخر انطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني ليستعيد الاقتصاد نشاطه مع انطلاق التطبيق، أما سنة 1980 فتتمثل سنة رواج وذلك مع انتهاء تطبيق المخطط الرباعي الأول ونهاية فترة إعادة تقييم التوجه العام للاقتصاد(سنة واحدة)، وسنة 1986 سنة ركود نتيجة أزمة المحروقات ومدى أهميتها ومساهمتها في الميزان التجاري والموازنة العامة للجزائر، ومثلت سنة 1991 سنة رواج نتيجة بداية تطبيق برنامج الإصلاح المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثل في اتفاقية الاستعداد الائتماني الأولى، أما سنة 1993 فهي سنة ركود فهذا راجع للوضع الذي مرت به الجزائر من تصفية معظم المؤسسات أو مسح ديونها وهو ما يكلف الخزينة أموالا طائلة إضافة إلى الوضع الأمني وما طال المؤسسات المتبقية من تخريب ونهب(دحمانى سмир بوعلي، 2008، ص:252)، أما الدورات الاقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2012 فهي كالتالي:

مع بداية سنة 2000 انطلقت الجزائر في تطبيق برامج تنمية خماسية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو قوية، خاصة وأن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الخام، كما أن سياسة الإنعاش هذه تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل النمو خارج المحروقات الذي يبقى على الرغم من معدله الهام نسبيا يبقى ضعيفا مقارنة بالموارد المالية الموظفة.

وشهد الاقتصاد الوطني فترة توسع امتدت من بداية سنة 1999 بمعدل نمو حقيقي بلغ 13.33% مقارنة بسنة 1998 أين بلغ معدل -5.4% إلى غاية بداية سنة 2001 بمعدل نمو حقيقي لسنة 2000 بـ31.74%، وهو أعلى معدل نمو حقيقي يشهده الاقتصاد الوطني في الفترة 2000-2012، ويعود السبب في هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي بلغ 7مليار دولار ليصبح 15 مليار دولا بعد إضافة مبلغ 8 مليار دولار كبرنامج تكميلي متضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، هذا من جهة إضافة إلى تحسن الوضع الأمني والانطلاق في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أما الفترة الممتدة من نهاية سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 فهي تعتبر أطول فترة توسع عرفها الاقتصاد الوطني، وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو حقيقية تصاعدية ابتداء من سنة 2002 بمعدل نمو حقيقي بلغ 5.49% لتصل 21.3% سنة 2005، ثم تصبح متذبذبة إلى غاية سنة 2008، إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، إضافة إلى معدل النمو المحقق من طرف القطاعات الرئيسية كالزراعة الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة بـ 19.7%، وقطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة له خلال الفترة بـ 11.6%، ويعود هذا التحسن في هذه القطاعات إلى برامج الاستثمارات العمومية التي لعبت دورا هاما في تحقيق هاته النتائج، إذ أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، من خلال برنامج دعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الهضاب والمناطق السهبية، حيث شهدت سنة 2009 انخفاضا قويا في معدل النمو الحقيقي بلغ -14.57% في دورة هبوط ناتجة عن تأثر الاقتصاد الوطني بدورة أسعار المساكن التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود اقتصادي حاد في معظم الاقتصاديات المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في سنتي 2008 و2009 على التوالي، كما أن سنة 2009 شهدت تراجعا ملحوظا في الكميات المصدرة بواقع -6.2% وذلك بفعل تخفيض الشركة الأجنبية المشاركة لصادراتها، هذا من جهة، كما أن هناك عامل آخر ذو أدى إلى تحقيق هذا المعدل السلبي، يتمثل في تراجع نفقات رأس المال للدولة بـ 51.1% وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على حجم الطلب الداخلي.

2. **فعالية السياسة النقدية كألية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية:** يتم اللجوء إلى تطبيق سياسة نقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية، حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية، لتحقيق أهداف نهائية وذلك من خلال تسطير أهداف أولية وأهداف وسيطية يتم من خلالها الانتقال لتحقيق الأهداف النهائية.

إن تطبيق سياسة نقدية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، عدا تلك المتعلقة بقطاع السكن، وكذلك تدعيم سعر صرف الدينار الجزائري، إضافة إلى تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل.

باعتبار أن السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الاقتصادية الفعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر، باعتبار أن العامل النقدي " الصدمة النقدية" من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث

دورات اقتصادية وما ينجم عنها من آثار مدمرة كالتضخم والبطالة وتراجع النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة الإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية للاقتصاد، تطرح إشكالية السيولة النقدية في الجزائر، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية، والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الإستيعابية، فارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الإيرادات سنة 2000 أدى إلى تراكم متزايد للأصول لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك لأن الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أمام مجموعة تحديات أهمها تراكم السيولة النقدية، وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية (رايس، 2011، ص:75).

وعند تتبع أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل إصدار قانون النقد والقرض، نجد أنه لم يكن لها أي دور هادف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، ومنه التحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات النقدية، وهو ما تم تداركه من خلال قانون النقد والقرض 10/90 المعزز بالأمر 03 - 11 ، وذلك بإعادة الاعتبار لدور الجهاز المصرفي ومكانة السياسة النقدية كآلية فعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية وإدارتها، والانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية، تعتبر سنة 1990 نقطة التحول في النظام النقدي والمالي في الجزائر ودور السياسة النقدية، وعموما يمكن طرح مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000 - 2012 كما يلي:

1.2. تطور وضعية الكتلة النقدية: بلغ تطور الكتلة النقدية 2M متوسط معدل نمو 13% سنة 2000 بعد أن كانت 14.9% سنة 1998، ويرجع سبب ذلك الانخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية تفسيفية صارمة، متمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، أما ارتفاع حجم السيولة النقدية 2m في سنة 2001 بلغ 2071.8 مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000، محققة نمو 24.9%، وهذا راجع إلى زيادة أرصدة الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر، إضافة إلى انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابيا على الوضع النقدي والمالي سنة 2003، في تحسن معدلات التضخم وتسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي، وهو ما يبرز دور السياسة النقدية في مجال الضبط النقدي والاقتصادي (banque d'Algérie, 2004, p :129).

خلال الفترة 2000 - 2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة 2000 - 2009 انتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008 لتبلغ سنة 2010 مبلغ 11997.0 مليار دج ومبلغ 13922.4 مليار دج سنة 2011 بتراجع متوسط عن سنة 2010 بـ 13.84% (بنك الجزائر، 2011، ص-ص: 171، 129).

من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الإدارات المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي (رايس، 2011، ص: 76).

إلا أنه ما يلاحظ على طول فترة الدراسة هو تسجيل معدل نمو الكتلة النقدية 2M إنخفاضا تاريخيا بمعدل 3.1% وذلك تحت تأثير الصدمة الخارجية بفعل الأزمة المالية العالمية، لتعود سنة 2010 للتوسع من جديد بمعدل نمو 13.8% وذلك على عكس سنة 2007 التي سجلت نموا في معدل نمو 2M بـ 24.2%، وهذا التناغم متأني من توسع الأرصدة بعنوان نفقات التجهيز، للإشارة فإن التأثير المزدوج للتعميم من طرف الخزينة العمومية وامتصاص فائض السيولة النقدية من طرف بنك الجزائر في إرساء الاستقرار النقدي والمالي سنة 2010 (بنك الجزائر، 2010، ص-ص: 165-166).

والذي تميزت به السياسة النقدية في سنة 2010 هو صدور الأمر 10 - 04 مؤرخ في 26 أوت 2010 تميز بتدابير قانونية جديدة تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية (بنك الجزائر، 2009، ص: 198).

2.2 تطور المؤشرات النقدية: شهدت المؤشرات النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا منذ سنة 2000، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن مسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة، وسوف نأخذ مؤشرين ثلاث

مؤشرات أساسية كما يلي:

1.2.2 معدل السيول في الاقتصاد الوطني M2/PIB: يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني، وقد شهد هذا المؤشر تراجعاً سنة 2000 بمعدل 49.3% بعد أن كان 55.2% سنة 1999، بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الاحتياطي الإجمالي والتضييق في نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمراً مثيراً للانشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لوضعي السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي (صاري، 2012، ص: 171)، إلا أنه مع ارتفاع الكتلة النقدية 2M أكثر من ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت ارتفاعاً إلى غاية نهاية 2007، وهذا التوسع النقدي إنما يعبر عن ارتفاع الطلب على النقود وأشبه النقود، ولكن تم تحقيق سيطرة ولو جزئية بانخفاض إلى 54% في سنة 2008، لتعاود الارتفاع بشكل مفرط سنة 2009 بمعدل بلغ 71.5% وتخفض عنه إلى 67.7% سنة 2010، وهي تبقى متأرجحة في هذا المجال بـ 69% لسنة 2011 (banque d'Algérie, 2011, p :123)

2.2.2 المضاعف النقدي: يمكن تعريف المضاعف النقدي على أنه " النسبة بين النقود والنقود القانونية (القاعدة النقدية)، أي أنه العدد الذي تتضاعف به القاعدة النقدية (بن علي، 2008، ص: 23)، ويتم اختياره كمؤشر أساسي يعبر عن اتجاه الكتلة النقدية، وذلك باحتوائه للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع، إضافة إلى القاعدة النقدية خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الاحتياطات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يتذبذب في مجال [2.3 . 3.7]، حيث سجل قيمة 3.2 لسنة 2001 ليرتفع سنة 2002 إلى 3.4 (بنك الجزائر، 2005، ص: 145)، وقد أنخفض إلى 2.9 سنة 2003 وهي أدنى قيمة له طوال الفترة 2000 - 2012، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يحافظ على استقراره عند قيمة 3.2، إذا استثنينا سنة 2010 بـ 3.7 وهي أعلى قيمة له في هذه الفترة (بنك الجزائر، 2011، ص: 123).

3.2.2 القروض للاقتصاد/PIB: تشهد الودائع لدى البنوك التجارية في الجزائر تطوراً هاماً وملحوظاً، مرده إلى تحسن الأحوال الاقتصادية، واستقرار الأوضاع الخارجية للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع العالم الخارجي، إضافة إلى أن الطفرة المحققة في أسعار النفط و إطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي كلها أسباب أدت إلى نمو الاحتياطات النقدية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية، وهو ما جعلها تتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من

خلال انتهاج سياسة ائتمانية توسعية، اتجاه القطاع الخاص في إطار تمويل التنمية في البلاد، حيث شهد القطاع نمواً في حجم الائتمان المقدم له، إذ بلغ تطوراً ملحوظاً وامتزاجاً بتسجيله مبلغ 338 مليار دج سنة 2001، ويأخذ بعد ذلك منحى تصاعدي ليصل سنة 2006 فقط إلى مبلغ 1057 مليار دج، ومبلغ 1600.6 مليار دج سنة 2009، هذا وشهد القطاع العام نمواً هو الآخر في حجم الائتمان المقدم له بتسجيله 740.3 مليار دج سنة 2001 لترتفع إلى 1485.2 مليار دج سنة 2010، وما يلاحظ على هذه الفترة هو أن القروض المقدمة للاقتصاد في بندها القطاع الخاص خاصة بعد سنة 2006 تفوق تلك المقدمة للقطاع العام، وهذا يبرز الأهمية التي توليها السلطات للقطاع الخاص.

مما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن هناك اتجاه يرى بأن التقلبات الاقتصادية آلية ضرورية تميز الاقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبرراً لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الاقتصادية باعتبارها (الدورات الاقتصادية) أمراً مرغوباً فيه، يتم من خلالها تجديد الاقتصاد لنفسه آلياً، وينطلق هذا الاتجاه من الرأي الذي يرى أن سبب التقلبات الاقتصادية يرجع إلى الاستثمارات الخاصة -الاقتصاد الخاص- أو إلى التدخلات الحكومية، فيري البعض أن هذه التقلبات ترجع إلى تقلبات الاقتصاد الخاص، بينما يرى البعض الآخر أن الاقتصاد الخاص أصلاً مستقر وأن سبب عدم الاستقرار يرجع إلى التدخلات العشوائية للحكومة، وعلى هذا الأساس يتم بناء سياساتهم، أي أن كمال آليات السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، حيث لو ترك الاقتصاد القومي وحده فإنه قادر على تحقيق الاستعادة التامة للتوازن ولو مؤخراً.

خاتمة: عرف الاقتصاد الوطني العديد من فترات الركود وفترات الرواج منذ الاستقلال، تراوحت ما بين دورات اقتصادية حقيقية ناتجة عن صدمات حقيقية أصابت العرض الكلي متمثلة في الطفرة التكنولوجية فترة السبعينات، من خلال إقامة الصناعات المصنعة بمختلف الصيغ (المفتاح في اليد... الخ) أو ناتجة عن صدمات الطاقة كما حدث فترة الثمانينات ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، كما انه عرف دورات متأتية من صدمات نقدية و/أو مالية كما هو الحال فترة التسعينات إلى اليوم، وذلك بتطبيق برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدورات قصيرة أو متوسطة لا يمكن تصنيفها في خانة الدورات الاقتصادية الرئيسية.

تتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بعدة آليات للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية، أهمها السياسة النقدية، وذلك حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية، فحين تكون الدورة الاقتصادية في

مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة نقدية انكماشية حتى لا تظهر موجات تضخمية، والعكس في مرحلة الانكماش تتدخل بسياسة نقدية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة.

قائمة المراجع:

1. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1998، الكويت.
2. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره - البنك الإسلامي للتنمية 2003 - بحث رقم 26.
3. عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، - على الخط - www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29.
4. ضياء مجيد موسوي، أسس علم الاقتصاد- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية 2011.
5. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء - تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكام - نوفمبر 2008، [www premier-Ministère gov dz](http://www.premier-Ministère.gov.dz) ليوم 2011\04\27.
6. عبد المجيد قدي - الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات - مداخلة في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة - يومي 07 و08 أبريل 2008 - جامعة فرحات عباس بسطيف.
7. تقرير بك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2010.
8. إسماعيل صاري - السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 - 2010 - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة المدية 2011/2012.
9. Rapport de Banque D'Algérie - évolution économique et monétaire en Algérie - Rapport 2011.
10. Rapport d Banque D'Algérie - évolution économiques et monétaire en Algérie - Rapport 2005.
11. Rapport de Banque D'Algérie - Rapport 2011